PA 14957
114/71/38/1

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 11 551 7844 Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة والعشرون
جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/895 (XXVII)vi

تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً

تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين
بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً
يناير – يونيو 2015

مقدمة:

1. شرعت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تنفيذ الأنشطة المدرجة خلال النصف الأول من سنة 2015 وفقاً لخطة العمل المعتمدة في بداية السنة. وشملت أيضاً الأنشطة إيفاد بعثات تقييم إلى كل من جنوب السودان وملاوي وأوغندا. كما شملت مشاركةَ اللجنة الفرعية في أنشطة المفوضية.

الأنشطة:

اجتماعات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين:

2. اجتمعت هيئة مكتب اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين في 13 فبراير 2015 لإجراء مراجعة أولية لخطة عملها لسنة 2015 قبل عقد الجلسة العامة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً.
3. اجتمعت هيئة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في جلسة عامة في 20 مارس 2014 لبحث مشروع برنامج أنشطة 2015 الذي تم عرضه، وكذلك مناقشة مسائل أخرى هامة تتعلق بمهمة اللجنة الفرعية. وقد ركزت المناقشات في هذه الدورة أساساً على اعتماد برنامج أنشطة 2015 للجنة الفرعية وكذلك الترتيبات وعقد المشاورات الإقليمية حول الموقف

الأفريقي الموحد خلال القمة الإنسانية العالمية المقرر عقدها في مايو 2016 بإسطنبول، تركيا.

4. اجتمعت من جديد هيئة مكتب اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في 11 مايو 2015، مع إدارة الشؤون السياسية لمناقشة الأنشطة المتعلقة بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.817(XXV) بشأن تنفيذ العملية السياسية الاستشارية في جميع مناطق الاتحاد بغية التوصل إلى موقف أفريقي موحد في القمة الإنسانية العالمية المقرر عقدها في مايو 2016 في اسطنبول، تركيا.

مهام اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً

5. قام أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين بعدة مهام لتقييم الوضع الإنساني، وبدعم من قسم الشؤون الإنسانية لإدارة الشؤون السياسية. وتدخل هذه البعثات في إطار مقرر اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً المعتمد في 20 مارس 2015، والذي حددت من خلاله برنامج أنشطتها وطلبت من المفوضية القيام بجملة من الأنشطة خلال سنة 2015، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، تنفيذ بعثات ميدانية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأكثر تضرراً من مشكلة نزوح السكان والتحديات الإنسانية الأخرى. وخلال النصف الأول من 2015، قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين ببعثات تقييم إنسانية في الدول الأعضاء الآتية:

- جمهورية جنوب السودان
- جمهورية ملاوي
- جمهورية أوغندا

أ) بعثة التقييم الإنساني لجمهورية جنوب السودان

6. قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا بزيارة تقييم إنسانية إلى جمهورية جنوب السودان من 19 إلى 25 إبريل

2015. وقاد البعثة الرئيس الجديد للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين سعادة السيد/ يحياوي الأمين، سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في إثيوبيا والممثل الدائم لدى الاتحاد الأفريقي والذي رافقه موظَّفَان من قسم الشؤون الإنسانية بإدارة الشؤون السياسية.

7. التقت بعثة الاتحاد الأفريقي في جوبا، عاصمة البلاد، السلطات الحكومية المكلفة بالشؤون الإنسانية والتخفيف من مخاطر الكوارث، واللجنة المكلفة بشؤون اللاجئين. والتقت البعثة أيضاً بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لجنوب السودان وكذلك وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الشؤون الإنسانية في جنوب السودان. وبعد ذلك، قامت البعثة بزيارات ميدانية في مخيم حماية المدنيين الموجود في موقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وكذلك في مخيم اللاجئين في جروم الواقعة على بعد حوالي ساعة من العاصمة.

8. لايزال الوضع الإنساني في جمهورية جنوب السودان تهيمن عليه الأحوال المعيشية للأشخاص النازحين بسبب المعارك التي اندلعت في 15 ديسمبر 2013 في جوبا بين القوات الحكومية لجنوب السودان والمعارضة والتي تَوَسَّعت إلى أماكن أخرى في البلاد، خاصة في جونقولي، ويونيتي، وفي ولايات أعالي النيل. وأدت هذه المعارك إلى نزوح أكثر من مليوني (2) شخص، من بينهم حوالي 1،5 مليون داخل جنوب السودان وأكثر من نصف مليون شخصاً إلى البلدان المجاورة.

9. داخل الدولة، بتاريخ 25 أبريل 2015، بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً حوالي 604.500 في جونقولي؛ و 366.400 في ولاية يونيتي؛ و 264.100 في ولاية أعالي النيل؛ و130.800 في لايكس. ولجأ 5%من الأشخاص النازحين إلى مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لاسيما، بانتيو (825

52)، ومخيمات الأمم المتحدة في جوبا (805 34) وملكال (359 21)، وبور (644 2).

10. يعود نزوح السكان في ملكال أساسا إلى التوترات العرقية بين الدينكا والنوير والشولك، وكذلك إلى العنف المستمر بين القوات الحكومية والمعارضة. ويطرح العدد الكبير للأشخاص النازحين داخليا تحديا ضخما لحكومة جنوب السودان التي لا تزال تعاني من ندرة المواد الغذائية للاستجابة إلى احتياجات الأشخاص النازحين.

11. يواجه جنوب السودان أيضاً مشكلة استقبال اللاجئين لاسيما هؤلاء الذين قَدِموا بعد اندلاع النزاعات، في يونيو وسبتمبر 2011 في جمهورية السودان المجاورة، بين القوات السودانية المسلحة، وحركة تحرير شعب السودان–الشمال، في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي جنوب السودان، يوجد معظم هؤلاء اللاجئين في ولاية أعالي النيل وبخاصة في مابان و يونيتي. ويستقبل البلد أيضاً اللاجئين من دول أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأوغندا.

12. أدى العنف المسلح في هذا البلد إلى عرقلة التقدم الضئيل الذي أحرزته حكومة جنوب السودان وشعبه منذ الاستقلال. ولقد تم تدمير جزء كبير من وسائل عيش السكان حيث وجد البلد الفتي نفسه في حالة طوارئ إنسانية. ولكن، يبقى الأمل قائماً، بشأن المستقبل، في أن تتجاوز المجتمعات المحلية اختلافاتها للمضي قدما نحو إحلال السلام بينها.

13. فيما يتعلق بانضمام البلد الفتي إلى الصكوك القانونية للاتحاد المتعلقة بالمسائل الإنسانية، يجدر التذكير بأن حكومة جنوب السودان أعربت عن استعدادها للانضمام إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969، التي تحكم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا. ووقَّع البلد أيضا على اتفاقية كمبالا، لكن لم يُصَدِّق

عليها بعد. وعليه، من المهم جداً أن يستمر الاتحاد الأفريقي في دعم وتشجيع جمهورية جنوب السودان على الانضمام والتصديق والدخول في التشريعات الوطنية وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية بشأن اللاجئين والنازحين.

14. غير أنه من المهم أن نلاحظ أن سكان جنوب السودان يعلقون آمالا كبيرة على قدرة الاتحاد الأفريقي لمساعدتهم على جلب أطراف النزاع إلى طاولة واحدة وإقناعهم بمواصلة محادثات السلام. ولذلك، فمن المتوقع استخدام الاتحاد الأفريقي مساعيه الحميدة لضمان أن الوساطة المتعثرة تعود إلى المسار الصحيح من أجل استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان.

ب) بعثة التقييم الإنساني في جمهورية ملاوي

15. قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين ببعثة تقييم إنسانية في جمهورية ملاوي من 26 إلى 30 أبريل 2015 لمعاينة الوضع الإنساني السائد في هذا البلد. وقاد بعثة الاتحاد الأفريقي سعادة/ السيد محمد فتحي إدريس، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا والممثل الدائم لدى الاتحاد الأفريقي الذي رافقه موظَّفَان من مفوضية الاتحاد الأفريقي.

16. التقت بعثة الاتحاد الأفريقي في ملاوي مع عدة ممثلين لوزارات وإدارات ووكالات الحكومة المكلفة بمكافحة الفيضانات وتلك المكلفة بمسألة النزوح الداخلي للسكان. وبعد ذلك توجهت البعثة إلى مناطق جنوب البلاد الأكثر تضرراً من الفيضانات لاسيما مقاطعة فالومب، ونسانجي، وشيكواوا، لتقييم وضع النازحين داخلياً من جراء الكوارث الطبيعية.

17. يتميز الوضع الإنساني في ملاوي بالكوارث الطبيعية المتكررة مثل الجفاف والفيضانات التي تمس 000 26 شخصاً سنوياً. وفي يناير 2015، تعرضت مقاطعات جنوب ملاوي لأمطار غزيرة تجاوزت المعدل الطبيعي حيث أدت إلى

حدوث فيضانات ضخمة على طول نهري شير وروب، مما خَلَّف آثارا إنسانية ومادية ضخمة. وأدَّت هذه الأمطار إلى خسائر بشرية وتدمير المنازل ونزوح العائلات، وجرف الماشية، وإتلاف الأراضي الزراعية التي غمرتها المياه في 15 مقاطعة.

18. حتى 30 أبريل 2015، كان عدد الأشخاص النازحين نتيجة هذه الفيضانات 145.000 شخص وقد تم إيواءهم مؤقتا في ست مقاطعات من المقاطعات المتضررة الـ15. وتم تسجيل 106 حالة وفاة في حين غمرت المياه 64.000 هكتار من الأراضي الزراعية وهو ما أثار قلق الحكومة فيما يتعلق بالمحاصيل والأمن الغذائي للسكان في الشهور القادمة. وتسببت هذه الفيضانات ونزوح السكان المترتب عن هذا الوضع في انتشار وباء الكوليرا. حيث تم تسجيل 423 حالة كوليرا وست (6) وفيات خلال شهر أبريل 2015.

19. تُشرف حكومة ملاوي على تنسيق العمليات الإنسانية وأنشطة تجاوز آثار هذه الكارثة من خلال الإدارة المكلفة بمسائل الكوارث بدعم من الشركاء الإنسانيين والمانحين. ومن جانبها، قدمت وزارة الدفاع والشرطة الوطنية دعماً عملياً ولوجستياً على مستوى المقاطعات بغية تحسين تنسيق عملية مواجهة هذه الكوارث. وتجتمع الحكومة بصفة منتظمة باللجنة الوطنية للتدخل العاجل ومساعدة ضحايا الكوارث لبحث التقارير المرحلية بشأن طرق مواجهة مشكلة الفيضانات.

20. ومع ذلك، فقد تم الإعراب عن شواغل بشأن الحاجة إلى تحسين آلية التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي، والحاجة إلى وضع نظام الإنذار المبكر. ويمكن لحكومة ملاوي أن تحسن التزامها في التخطيط لإعادة النازحين داخليا في أراضي جديدة وآمنة كما نفس السكان تعرضوا لنفس كارثة الفيضانات كل عام في نفس المناطق التي يعيشون فيها. وهذا يمكن أن يكون مصحوباً بخطة طويلة الأجل لبدء

برامج جديدة لكسب الرزق للسماح للأشخاص المتضررين لاستئناف حياتهم بعد أن جرفت الفيضانات الأخيرة ممتلكاتهم بعيداً.

21. من المهم لحكومة ملاوي القيام بمشروعات تنموية طويلة المدى، مثل إعادة تشجير الأراضي واستراتيجيات التدخل لحصاد الأمطار الغزيرة، بغية ري الأراضي الزراعية خلال موسم الجفاف. وينبغي أيضاً أن يؤخذ انجراف تربة نهر شاير بعين الاعتبار.

22. هناك حاجة واضحة لتحسين نظام التأهب للكوارث في ملاوي. وتعتبر أهمية وضع خطة طوارئ وطنية إحدى التدابير على المدى الطويل في ملاوي. وشهدت ملاوي وموزامبيق شدة متساوية في هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، ولكن كان أثر الفيضانات في ملاوي أكثر تدميراً على البيئة والسكان. ويمكن أن تكون هناك أيضاً تدابير وقائية مشتركة وخطط تأهب ومشاريع تعود بالفائدة على السكان في المناطق المعرضة للفيضانات في البلدان المجاورة.

23. في بادرة تضامن مع هذا البلد، أعلن الاتحاد الأفريقي عن تقديم مساعدة مالية قدرها مئة ألف دولار أمريكي (100.000) لصالح السكان المتضررين.

ج) البعثة في جمهورية أوغندا

24. قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، من 18 إلى 22 مايو 2015، ببعثة لتقييم الوضع الإنساني في جمهورية أوغندا. وتم ترتيب هذه البعثة، بقيادة سعادة السيد/ جوزيف نوريس، سفير جمهورية سيشل في إثيوبيا والممثل الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، موازاة مع الزيارة الإنسانية التي قامت بها إلى البلد سعادة الدكتورة/ عائشة عبد الله، مفوضة الشؤون السياسية.

25. كان الهدف من هذه الزيارة، من بين أمور أخرى، التعرف على السياسة الأوغندية في مجال استقبال وإدماج اللاجئين. وهي السياسة التي تختلف عن تلك المُطَبَّقة

عادة في عدد كبير من البلدان بما أنها تشجع إعادة توطين اللاجئين وليس لم شملهم في مخيمات اللاجئين.

26. استُقبلت بعثة الاتحاد الأفريقي من قبل اثنين من كبار المسئولين بمكتب رئيس الوزراء الأوغندي، أي الأمين الدائم ومفوض اللاجئين، اللذين أطلعا بهذه المناسبة وفد الاتحاد الأفريقي على سياسة الحكومة بخصوص اللاجئين.

27. فعلاً، اتخذت حكومة جمهورية أوغندا مبادرة صياغة سياسة في هذا المجال تُدرج مسألة إدماج اللاجئين في خطة التنمية الوطنية؛ وهو ما يضمن الميزنة و بحث المسائل المتعلقة باللاجئين في إعداد السياسة الخاصة بالهجرة في البلاد. وتتيح هذه السياسة للمجتمعات المحلية وقادتها بإدراج اللاجئين الموجودين في بلدانهم في خططهم المحلية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن ومقومات الحياة . وأَطلعت الحكومة بعثة الاتحاد الأفريقي أنها تنوي أيضا التصدي لمسائل منح الجنسية.

28. أعرب وفد الاتحاد الأفريقي عن ارتياحه للسياسة المُنتهَجة في مجال استقبال وإدماج اللاجئين في أوغندا، وهي السياسة التي تعتبر شاملة وتدريجية والتي تعزز قدرات وكفاءات اللاجئين في بناء وسائل عيشهم حتى وإن كانوا من النازحين. وتعتبر سياسة أوغندا في مجال استقبال وإدماج اللاجئين سياسة رائدة يجب دعمها وتقاسمها مع بلدان أفريقية أخرى كممارسة مثلى يجب الاقتداء بها.

29. التقت بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا بالشركاء الإنسانيين العاملين في البلاد، وزارت مخيمات إعادة توطين اللاجئين في كيانجوالي، وكيريندوجو في شمال أوغندا حيث يعيش اللاجئون القادمون من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. ومكَّنت هذه الزيارة الميدانية بعثة الاتحاد الأفريقي من الاطلاع على الآثار الإيجابية للسياسة التي تنتهجها الحكومة في مجال استقبال وإدماج اللاجئين. فهؤلاء اللاجئون يعيشون في ظروف مُرضية في الأراضي التي مُنحت

لهم لزراعة وإنتاج المواد الغذائية بهدف التوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ حيث أن الأشخاص من هذه المخيمات الذين أُعيد توطينهم ليسوا في حاجة إلى المساعدة الغذائية من الأمم المتحدة أو المنظمات الإنسانية الأخرى.

30. مع ذلك، هناك ثمة شواغل فيما يتعلق باستخدام الفحم الذي يعتبر الوقود الرئيسي لتحضير الوجبات الغذائية للسكان الموجودين في مواقع إعادة التوطين والسكان المحليين. وفعلاً، يساهم استخدام فحم الخشب في إزالة الغابات والأشجار في المنطقة. ومن ثم فمن الضروري ضمان استخدام الموارد البيئية بشكل مستدام، من خلال استبدال ما تم استخدامه وكذلك تحديد مصادر أخرى للطاقة من أجل إنقاذ الأشجار ومن ثم حماية البيئة.

31. يتم توفير التعليم الابتدائي لأبناء اللاجئين في هذه المخيمات. كما يتم توفير التدريب في بعض الحِرف اليدوية مثل الخياطة والحلاقة وصنع الطوب ، والنجارة، من قبل مختلف العناصر الفاعلة في المجال الإنساني في المخيمات.

32. لكن، لاحظت بعثة الاتحاد الأفريقي أنه، بالرغم من توفر المدرسة الابتدائية لأبناء اللاجئين في مخيمات إعادة التوطين، إلا أن التعليم الثانوي غير متوفر. ويُفَسَّر هذا بكون التعليم الثانوي ليس جزءاً من الخدمات الأساسية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

33. غير أنه توجد ثانوية خاصة في ضواحي هذه المخيمات، لكن لا يمكن للأطفال اللاجئين مزاولة دراستهم فيها لعدم امتلاكهم الموارد المالية اللازمة. وأنشأت المجتمعات المحلية في كيرياندنجو ثانوية مفتوحة للاجئين. إلا أن المدرسة لا تقدم الدروس الكافية بسبب نقص المعلمين؛ بالإضافة إلى نقص أدوات المختبرات والتجهيزات الضرورية الأخرى، وكذلك نقص المهاجع الكفيلة باستقبال الأطفال اليتامى وأولئك المقيمين بعيداً عن المدرسة.

34. في بادرة تضامن مع شعب وحكومة جمهورية أوغندا بشأن الجهود التي تبذلها من أجل استقبال اللاجئين، وتضامنا مع الأشخاص اللاجئين في هذا البلد،

قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي شيكاً بمبلغ مئة ألف دولار (100.000) لدعم احتياجات التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي في كيرياندونجو من أجل استقبال الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمع المحلي في كيرياندونجو.

التشاور حول الموقف الأفريقي الموحد في مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني.

35. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الجمعية العامة الثامنة والستين للأمم المتحدة في سبتمبر 2013، أعلن بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة انعقاد أول قمة عالمية للعمل الإنساني في مايو 2016، في اسطنبول، تركيا.

36. بناء على ذلك، فإن المجلس التنفيذي، بعد أن لاحظ أن أفريقيا ستحتل صدارة مناقشات القمة العالمية، يرحب في مقرره **Ex.CL/Dec.817 (XXV)** بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة انعقاد أول مؤتمر عالمي للعمل الإنساني في اسطنبول، تركيا، في مايو 2016، و "... دعت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخلياً التابعة للجنة الممثلين الدائمين إلى إعداد موقف أفريقي موحد ليتم عرضه خلال القمة العالمية للعمل الإنساني ... وإلى القيام باستمرار في رفع تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي خلال كل قمة عادية إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

37. عند المضي قدماً، فإن المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخلياً التابعة للجنة الممثلين الدائمين تعمل على تنفيذ خارطة طريق لعملية سياسية ستشمل مشاورات إقليمية في جميع أقاليم الاتحاد الخمسة (انظر قائمة الأحداث المرفقة).

38. ستؤدي المشاورات الإقليمية إلى مناقشات بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول المسائل الناشئة في المشهد الإنساني العالمي

والإقليمي، وعند القيام بذلك ستتم "عملية سياسية ترمي إلى الإصلاح من أجل تعزيز النظام الإنساني المتجذر في **القيم المشتركة** في أفريقيا التي تضع الإنسانية محل الصدارة، بينما تبقى أكثر جدوى وشمولية وصلاحية لأفريقيا في تحديات الحاضر والمستقبل.

39. **فيما يلي خارطة الطريق المؤدية إلى اعتماد الموقف الأفريقي الموحد:**

27 – 29 مايو 2015	**الجنوب الأفريقي**	**ميدراند (قد تم القيام به)**
28 –31 يوليو 2015	شرق / شمال أفريقيا	أروشا
أغسطس 2015	الشمال	أديس أبابا / الجزائر
12 – 14 أغسطس 2015	شرق أفريقيا	ياوندي
26 – 28 أغسطس 2015	غرب أفريقيا	أبوجا
سبتمبر 2015	المنتديات الرفيعة المستوى	نيروبي / أديس أبابا/أبوجا
سبتمبر 2015	إحاطة لجنة الممثلين الدائمين / اللجنة الفرعية	أديس أبابا
نوفمبر 2015	اجتماع الخبراء	أديس أبابا
نوفمبر 2015	الاجتماع الوزاري	أديس أبابا
نوفمبر 2015	إحاطة لجنة الممثلين الدائمين / اللجنة الفرعية	أديس أبابا
نوفمبر 2015	إحاطة لجنة الممثلين	أديس أبابا
يناير 2016	المجلس التنفيذي	أديس أبابا
يناير 2016	المؤتمر	أديس أبابا

مايو 2016	عرض الموقف الأفريقي الموحد	اسطنبول
يونيو 2016	خطة عمل ما بعد اسطنبول	أديس أبابا
فبراير 2017	المؤتمر الإقليمي حول تنفيذ التزامات إسطنبول	سيتم تحديده

40. ستؤدي المشاورات الإقليمية إلى مناقشات بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول المسائل الناشئة داخل المشهد الإنساني العالمي والإقليمي، للقيام بـ"العملية السياسية "من أجل إصلاح وتعزيز النظام الإنساني، المتجذر في القيم المشتركة في أفريقيا التي تضع الجانب الإنساني في الصدارة ، في حين تكون أكثر أهمية وشمولية وتصلح لأفريقيا في تحديات الحاضر والمستقبل.

خارطة الطريق التي تؤدي إلى اعتماد ما يلي:

41. **يوجد تصور** لثلاث نتائج لهذه العملية السياسية : **أ.) الموقف الأفريقي الموحد، لتسليط** الضوء على المخاوف والمقترحات الأفريقية لتغيير النظام الإنساني العالمي، وفي إطار أجندة إنسانية جديدة ذات صلة ومناسبة للمستقبل؛ **ب) إعلان يؤكد** مجدداً التزام الاتحاد الأفريقي بمعالجة مسائل النزوح القسري وإعادة تأكيد أهداف ومثل الوحدة الأفريقية الشاملة، مع تسليط الضوء على المعالم في وضع الأجندة الإنسانية للمستقبل؛ ومجموعة من **ج)** التوصيات تعد بمثابة دعوة إلى العمل حول أهداف محددة، لمعالجة مسائل النزوح القسري بشكل شامل في القارة.

42. سيتم بحث نتائج المشاورات الإقليمية من خلال عملية صنع القرار للاتحاد الأفريقي، التي تشمل التصديق من قبل اللجنة الفنية المتخصصة في نوفمبر 2015،

والاعتماد من قبل الدورة العادية للقمة في يناير 2016، قبل عرضها على القمة الإنسانية العالمية في اسطنبول، تركيا، في وقت لاحق من مايو 2016.

43. تتيح عملية القمة الإنسانية لأفريقيا فرصة أخرى للدعوة إلى التغيير في طريقة تنظيم وتقديم العمل الإنساني. وفي الوقت الذي يتهيأ فيه العالم للتغيير، تحتاج أفريقيا إلى أن تكون جزءاً من هذا التاريخ عن طريق التعبير بوضوح عن اهتماماتها فيما يتعلق بالأجندة الإنسانية المستقبلية. وسيسمح ذلك لأفريقيا، بطرق متعددة، بإعادة تأكيد أولوياتها وأهدافها خلال القمة. وسيتيح الموقف الموحد أيضاً لأفريقيا توفير قدر أكبر من التعاون والتضامن من خلال إعادة التأكيد على ضرورة العمل الإنساني. ويهدف الموقف الموحد إلى تأكيد أن صوت واهتمامات أفريقيا لا تكون مسموعة فحسب ولكن تكون أيضا مأخوذة في الاعتبار في رسم معالم منظومة عالمية جديدة للعمل الإنساني.

44. في السعي لإنجاز ذلك، لا تدعو أفريقيا فحسب إلى مراجعة وتغيير نظام العمل الإنساني العالمي بغية سد الثغرات الموجودة حالياً، ولكن ستسعى أيضاً إلى وضع التركيز على منظومة إنسانية مستقبلية تكون أكثر جدوى وتوقيتاً وفعالية وصلاحية في مواجهة التحديات المستقبلية. وعلى ضوء ترابطها مع النظام العالمي، ستسعى أفريقيا للمساهمة في النظام العالمي الإنساني المستقبلي الذي تود أن تشهد حلوله، نظام يضمن تقديم العمل الإنساني بفعالية وكفاءة على الصعيدين العالمي والقاري. في اسطنبول، ستنتهز أفريقيا أيضا اللحظة لتؤكد من جديد ليس فحسب التزامها بالتعامل مع التحديات التي تواجه القارة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، ولكن أيضا لتضع اهتماماتها في الأجندة العالمية بشكل لا لبس فيه.

45. سيرتكز الموقف الموحد على الُمثل العليا المؤسِّسة للاتحاد والمتمثلة في: **الوحدة الأفريقية الشاملة** و**القيم المشتركة** التي تشدد على **التضامن بين الدول**، فضلاً عن

التزامات أفريقيا بالأجندة الإنمائية لما بعد 2015؛ وإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 ، والموقف الأفريقي الموحد حول تغير المناخ. كما أن رواية أفريقيا عند رسم معالم الأجندة الإنسانية الجديدة في ظل مشهد إنساني يتسم بالعولمة والتغيرات المتسارعة سترتكز على رؤية الاتحاد الأفريقي على النحو المبين في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين الصادر في 2013؛ والقيم المشتركة، وإعلان كمبالا وخطة عملها اللذين يهدفان إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري في القارة والقضاء عليه تدريجيا، وكذلك التزامات الاتحاد الأفريقي بالأجندة الإنمائية لما بعد 2015 وإطار ما بعد هيوجو.

46. انعقد الاجتماع التشاوري الأول لإقليم الجنوب الأفريقي من 27 إلى 29 مايو 2015 في ميدراند، جنوب أفريقيا. وشدد الاجتماع على المسؤولية الأساسية لحماية وضمان أمن جميع المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. ولتحقيق ذلك، تدعو الحاجة إلى بناء قدرات الدول على التنبؤ بالأزمات الإنسانية ومنعها والاستجابة لها، فضلاً عن تكييف تدخلها الإنساني مع المسائل الناشئة. ودعا إلى بناء القدرات المحلية، ليس فحسب على مستوى الدولة، ولكن أيضا على مستوى المجتمعات المحلية، مع التأكيد عليها باعتبارها جهات فاعلة حيوية ضمن المنظومة الإنسانية بأسرها.

47. فيما يتعلق بالشراكات، أكد الاجتماع أن دور المنظمات الإنسانية الدولية وكذلك المنظمات الإقليمية يظل ثانويا مقارنة بتدخلات المجتمعات المحلية، التي هي أول الجهات المستجيبة للأزمات الإنسانية، وتحتاج إلى الدعم.

48. بخصوص إصلاح النظام الإنساني، دعا الاجتماع إلى تحول في النموذج للمضي بالعمل الإنساني إلى أبعد من الاستجابة لحالات الطوارئ، وربطه بالأجندة الإنمائية في البلد المعني، على جميع المستويات. وشدد على أن الوقاية هي عامل أساسي للتخفيف

من آثار الأزمات الإنسانية. كما أن الوقاية هي أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة للاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ.

49. أكد على الإصلاح الاستراتيجي من حيث التحول من وضع المعايير إلى تنفيذ المعايير من قبل الدول، بما في ذلك الامتثال للوثائق الإقليمية والدولية ذات الصلة.

50. حول الهجرة، أكد الاجتماع على ضرورة أن يأخذ العمل والاستجابة الإنسانيين في الاعتبار المسائل الناشئة في الإقليم، ولا سيما مسألة الهجرة في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك). وينبغي أن تتعامل الدول مع مشكلة كراهية الأجانب، وتطبق سياسات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتعلقة بالهجرة ، بما في ذلك تسهيل الدور الحيوي للتنقل في إطار التكامل. ويشكل بروتوكول السادك بشأن تسهيل تنقل الأشخاص أداة مهمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة.

51. بشأن البيانات ومسائل الجنسين، شدد الاجتماع على ضرورة وضع الحماية والمساعدة للنساء والأطفال خلال الأزمات الإنسانية في صدارة النظام الإنساني. ودعا إلى تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها، وتبادل معلومات ذات مصداقية وموثوق فيها لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة. ونتيجة لذلك، تدعو الحاجة إلى تنسيق ومواءمة هذه المعلومات والبيانات.

52. بشأن التمويل الإنساني، أشار الاجتماع إلى ضرورة إنشاء أو تنفيذ آليات تمويل بغية تعبئة الموارد لصالح البلدان ذات الموارد المحدودة. ودعا إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية للحد من الاعتماد المفرط على الموارد الخارجية، فضلاً عن ضمان توفر الموارد في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به.

53. في هذا الصدد، ينبغي الإقرار بدور البلدان المضيفة باعتباره مساهمة كبيرة في المساعدات الإنسانية حيث أنها تتحمل أعباء مالية واجتماعية هامة. ووفقاً لمبدأ تقاسم

الأعباء، وعلى أساس التكاليف الحقيقية لهذا العبء، تستحق البلدان المضيفة معونة إقليمية ودولية لمساعدتها على التخفيف من الآثار المترتبة على استضافتها.

54. وفيما يتعلق بالوسائل والأمن، دعا الاجتماع إلى إنشاء آليات كفيلة بضمان أمن العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية، وضمان الفضاء الإنساني. ولاحظ الاجتماع حضوراً متزايداً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأشار إلى الجهود الجارية، لا سيما في إطار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، للنظر في إمكانية إبرام وثيقة دولية ملزمة قانونا لتنظيم أنشطتها.

55. بخصوص مرحلة ما بعد اسطنبول، أكد الاجتماع على ضرورة تنفيذ الالتزامات التي سيتم التعهد بها في اسطنبول. وشدد على أن الأجندة الإنسانية لأفريقيا مستمرة ولن تقتصر على حدث اسطنبول. كما لاحظ ضرورة وضع خطة عمل لتنفيذ التزامات اسطنبول.

الخاتمة:

56. أنجزت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً جزءاً هاماً من خطة عملها وستواصل تنفيذ برنامج أنشطتها خلال السنة حيث يتم التركيز على ما تبقي من الأنشطة المتضمنة في خطة عملها لسنة 2015، أي بمعنى:

1. مواصلة القيام ببعثات في البلدان الأكثر تضرراً من مشاكل اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا لاسيما: في نيجيريا وإثيوبيا والرأس الأخضر، والجمهورية العربية الصحراوية وفي الدول الأعضاء الثلاث التي تضررت من فيروس الإيبولا وهي غينيا وليبيريا وسيراليون.

2. مواصلة عقد المشاورات، في مناطق الاتحاد الأخرى، حول الموقف الأفريقي الموحد خلال القمة الإنسانية العالمية المقرر عقدها في مايو 2016 في اسطنبول، تركيا، طبقا للجدول الزمني الذي تم الإعلان عنه.

3. العمل، مع الإدارات الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بشأن المناقشات المتعلقة بأنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين مع لجنة الصندوق الخاص للمساعدة العاجلة بغية مواءمة الولايات والأدوار بين اللجنتين الفرعيتين.

–

PA 14956
10/10/11/1

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/895 (XXVII)
ANNEX

تقرير المفوضية عن الوضع الإنساني في أفريقيا

يوليو – ديسمبر 2014

تقرير المفوضية عن الوضع الإنساني في أفريقيا

يوليو – ديسمبر 2014

يتضمن التقرير نظرة عامة عن الوضع الإنساني في القارة ويحلّ الاتجاهات وتحديات آثار أوضاع النزاعات والكوارث على السكان في جميع أنحاء القارة. ويتضمن سرداً للأنشطة التي تقوم بها المفوضية وكذلك اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين، بما في ذلك التعاون مع شركاء الاتحاد الأفريقي والوكالات الإنسانية العاملة على الأرض.

أولاً. نظرة عامة عن الوضع الإنساني في أفريقيا:

1. جاء الوضع الإنساني الحالي في القارة نتيجة لثلاثة عوامل هامة وهي النزاعات التي تؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار وأوجه القصور المتعلقة بالحكم في العديد من البلدان المتضررة وتغير المناخ الذي يؤدي إلى ظروف مناخية قاسية وغير مستقرة. وكل ذلك يؤدي إلى الهشاشة، مما يجعل الوضع الإنساني في القارة أكثر تعقيدا. ومنذ يناير 2015 عندما تم تقديم التقرير الأخير، شهدت القارة أوضاعا إنسانية جديدة ناجمة عن آثار هذه العوامل الثلاثة المشار إليها أعلاه.

2. لاتزال هناك موجات مثيرة للقلق من انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وليبيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وحوض بحيرة تشاد والصومال وجنوب السودان والسودان. وفي الوقت نفسه، تم تسجيل حالات مواجهات في بوروندي نتيجة لفشل الانقلاب العسكري، بينما شهدت جنوب أفريقيا هجمات قائمة على كره الأجانب ضد الأجانب الأبرياء. ولا تزال موزمبيق ومدغشقر وملاوي تعاني من آثار التغيرات المناخية الناتجة عن أنماط أمطار أكثر غزارة من تلك التي سقطت في الماضي.

3. أدت الهشاشة العامة للوضع الأمني وعدم الاستقرار المرافق له في ليبيا إلى جعل البلاد فضاء لا تخضع لأي سلطة، مما وفر ملاذا لتهريب البشر والاتجار بهم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. ولا تزال جنوب أفريقيا أيضا تشكل مقصدا رئيسيا لطالبي اللجوء، فضلا عن المهاجرين الباحثين عن فرص اقتصادية واجتماعية أفضل[1]. في الواقع، هناك تقارير مؤكدة عن تهريب البشر والاتجار بهم إلى جنوب أفريقيا[2].

4. لا يزال الوضع في شمال شرق نيجيريا مثيرا لقلق كبير. وهناك ما يقرب من 1.5 مليون شخص مشردين داخليا على الرغم من المكاسب التي حققتها السلطات العسكرية في الآونة الأخيرة. ولا يزال تنظيم بوكو حرام هوا السبب في الوضع المتفجر في منطقة حوض بحيرة تشاد[3]. وفي الوقت الراهن، يبدو أن الوضع الأمني في أقصى شمال الكاميرون هادئ نسبيا، في حين لا تزال حدود النيجر تشهد أنشطة تمردية من بوكو حرام، مما أدى إلى موجات نزوح جديدة في منطقة حوض بحيرة تشاد[4].

5. شهدت منطقة غرب أفريقيا انخفاضا إيجابيا كبيرا في معدل انتشار مرض فيروس الإيبولا. ومنذ 8 مايو 2015 لم تسجل ليبيريا أي حالات إصابة جديدة بالمرض، مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان البلد خاليا من مرض فيروس الإيبولا. يجري حاليا الاستغناء عن وحدات علاج الإيبولا. وتجدر الإشارة إلى الجهود المحمودة للاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة وعلاج حالات الإصابة بالمرض في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا وهي ليبيريا وغينيا وسيراليون من خلال **بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا**. وقد نشرت البعثة، تحت القيادة القديرة للجنرال أوكيتا من أوغندا، عاملين طبيين أفريقيين وغيرهم شكلوا طليعة القائمين بعلاج المرضى مباشرة في معظم الحالات.

6. ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بمرض فيروس الإيبولا آثاره على حالة الأمن الغذائي في المنطقة الفرعية المتضررة، ولا سيما البلدان المتضررة. وقد أدى الوباء إلى استنزاف المخزونات المنزلية، مما أدى إلى بداية موسم الجدب قبل موعده. ونتيجة لذلك، بدأت نتائج الأمن الغذائي في التدهور مقارنة مع ما كان عليه الوضع في الأشهر السابقة في البلدان الثلاثة

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مايو 2015، تقرير عن جنوب أفريقيا
[2] المرجع نفسه
[3] المنظمة الدولية للهجرة، مايو 2015، التقرير السنوي عن وضع الاستجابة
[4] المرجع نفسه

الأكثر تضررا .وبالإضافة إلى ذلك، ظل الدخل الأسري من معظم المصادر أقل من المتوسط بسبب التباطؤ الاقتصادي العام في البلدان الثلاثة[5]. ومن دواعي التشجيع ملاحظة أنه نظرا لاحتمال أن يبدأ موسم الأمطار بشكل طبيعي، فمن المتوقع أن تبدأ الأنشطة الزراعية للأسر في هذه البلدان[6]، مما سيخفف من آثار مرض الإيبولا الناجمة عن انخفاض المرونة.

7. تستمر حالات الهجرة غير الشرعية بلا هوادة، مما أدى إلى وفاة العديد من المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. ومنذ أبريل 2015، أنقذت السلطات الايطالية أكثر من 10,000 شخص، منهم 1056 من سوريا والباقي من أفريقيا. وفيما يلي توزيع للأرقام: جامبيا (1413) والسنغال (1187) والصومال (1107) ومالي (991) وإرتريا (9906) ونيجيريا (873). وقد دعت المنظمة الدولية للهجرة الاتحاد الأوربي إلى اتخاذ إجراءات سريعة عقب حدوث ما يمكن اعتباره أسوأ مأساة في الذاكرة البشرية تخص مهاجرين يعبرون البحر المتوسط انطلاقا من شمال أفريقيا.

8. ونظرا إلى الطبيعة الكئيبة لهذا الوضع، يُقترح على مفوضية الاتحاد الأفريقي بذل جهود لتكملة التدابير الحالية مثل مبادرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقرن الأفريقي بشأن الهجرة غير الشرعية. وفي هذا الصدد، يُقترح عقد اجتماع رفيع مستوى لخبراء الاتحاد الأفريقي للنظر في الوضع. وينبغي أن تتصدر ضرورة رصد أنشطة التهريب والاتجار بالبشر داخل منطقة الصحراء الكبرى عمل فريق الخبراء. وتود المفوضية أن تلفت الانتباه إلى أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة الاتجار بالبشر على الطرق البرية لأن عدد الأشخاص الذين يموتون وهم يعبرون الصحراء إلى شمال أفريقيا يساوي تقريبا عدد حالات الوفاة في البحر.

[5] شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، 30 أبريل 2015، تقرير خاص عن غينيا وليبيريا وسيراليون
[6] المرجع نفسه

ثانيا. **تحليل الوضع الإقليمي**

إقليم شمال أفريقيا

9. لا تزال منطقة شمال أفريقيا تشهد ارتفاعا في عدد المهاجرين الذين يحاولون العبور، في ظروف خطيرة ومميتة في معظم الأحيان، إلى أوروبا عبر جزيرة لامبيدوزا الإيطالية. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ أحدث إحصاء لشهر مايو للمهاجرين الذين يصلون عن طريق البحر 14908 شخصا. ويبلغ العدد 25703 للأشهر الأربعة الأولى من عام 2015. واللافت من الظاهرة الحالية هو زيادة معدل الوفيات مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ففي الربع الأول من عام 2015، تم تسجيل حوالي 1780 حالة وفاة مقارنة مع 96 حالة وفاة خلال الفترة نفسها من العام الماضي[7]. وبالتالي يدل هذا الرقم على أن القارة تواجه "كوارث وطوارئ إنسانية لم يسبق لها مثيل"[8]. وفي الواقع، يمكن اعتبار عبور البحر الأبيض المتوسط العبور الأكثر دموية للمهاجرين في العالم.

10. أدى الوضع الأمني الهش في ليبيا إلى عدم قدرة الدولة القدرة على فرض السلطة الوطنية على جميع أنحاء البلد. وقد أصبحت ليبيا التي كانت تشكل الوجهة النهائية لبعض المهاجرين قبل اندلاع الحرب الأهلية تشكل معبرا لجميع تدفقات الهجرة المختلطة من أفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا. والسبب في ذلك هو حالة عدم الاستقرار السائد في المنطقة ولا سيما في ليبيا. ونظرا لأعمال العنف والاضطرابات في العديد من الدول أيضا هناك حاجة إلى توفير الحماية للمهاجرين في ظل تزايد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتم إلقاء القبض عليهم واحتجازهم وقتلهم في بعض الأحيان من قبل الجماعات المتطرفة. ويأتي معظم هؤلاء المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء. وإلى جانب اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء، هناك حوالي 155000 لاجئ سوري في شمال أفريقيا من بينهم 140,000 في مصر[9].

11. وهناك حوالي 50,000 لاجئ مالي في **مخيم مبيرا في موريتانيا** قرب الحدود مع مالي. وفي الوقت الراهن، هناك موجات منتظمة من الناس الوافدين والعائدين تلقائيا من موريتانيا.

[7] المنظمة الدولية للهجرة، 19 أبريل 2015، أخبار عن الهجرة، تقرير عن الحالة رقم 002
[8] المرجع نفسه
[9] المنظمة الدولية للهجرة، أبريل 2015، بيان المدير العام، السيد لاسي سوينج

وبذلك، يُؤمل أن العودة السريعة للسلام في مالي ستؤدي إلى تفعيل برنامج لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. ومع ذلك، يتم إيلاء اهتمام للعودة الطوعية إلى مالي وتشجيعها بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

12. لا تزال هناك حالة اللجوء التي طال أمدها للصحراويين في الجزائر. وقد استمر الوضع لمدة 40 عاما. ويقيم اللاجئون في خمسة مخيمات بالقرب من تندوف في الصحراء الكبرى. يعيش السكان اللاجئون في خمسة مخيمات رئيسية تكشف أسماء المدن الرئيسية في الصحراء الغربية (العيون، الداخلة، السمارة، بوجدور، وآوسرد) في ظروف جوية وجغرافية قاسية حيث يمكن أن تصل درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية في فصل الصيف وتصبح متجمدة من البرد في فصل الشتاء، إضافة إلى العواصف الرملية.

13. وتندوف هي منطقة نائية وبالتالي، فإن اللاجئين يعتمدون على المساعدات الإنسانية مع احتمالات ضئيلة لكسب العيش المستدام أو المرونة. وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو 165,000 لاجئ في المخيمات. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة من قبل الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات اللاجئين الصحراويين.

14. وتكملةً للاستنتاجات السابقة لبعثة التقييم المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أكد مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين الصحراويين والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذه المخيمات خلال اجتماعها السنوي المنعقد في أكتوبر 2014 أن الحد الأدنى من الموارد المطلوبة لتغطية الاحتياجات الشاملة في مختلف القطاعات لعام 2015 هو 37 مليون دولار أمريكي (الاحتياجات التي لا تغطيها الجهات المانحة الأخرى). ومع ذلك، فإن المساعدات التي تعتزم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الحصول عليها لعام 2015 تبلغ 9,1 ملايين دولار أمريكي، ويعني ذلك أن فجوة الاحتياجات غير الملباة لا تزال مرتفعة جدا.

15. **وفي تونس،** هناك ما مجموعه 1024 شخصا تثير حالتهم القلق. وفي انتظار اعتماد وتنفيذ قانون اللجوء في تونس، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا تزال هي الكيان الوحيد الذي يقوم بتحديد وضع اللاجئين في البلد[10]. وبالتالي، تضمن المنظمة تسجيل الأشخاص

[10] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دراسة قطرية موجزة عن العمليات الإقليمية الفرعية، تونس

الذين تُعنى بهم فقط وإصدار شهادات لهم وحمايتهم من الإعادة القسرية. ويتمثل هدف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الآن في دعم تونس في إنشاء نظام شامل للحماية الوطنية. وذلك أمر بالغ الأهمية لأنه سوف يكون بمثابة حماية ضد حالات الإعادة القسرية في المستقبل

إقليم وسط أفريقيا

16. أدت أعمال العنف الأخيرة المرتبطة بالانتخابات في **بوروندي** إلى اندلاع أزمة. وقد أدت الاحتجاجات واستجابة الشرطة لها إلى تفاقم الأمور والنزوح الداخلي للأشخاص وتدفق أكثر من 80,000 بوروندي إلى البلدان المجاورة أي جمهورية الكونغو الديمقراطية (8700) ورواندا (أكثر من 25,000) وتنزانيا (أكثر من 48,000)[11]. وقد ازداد الوضع تعقيدا أيضا في ظل استقبال بوروندي حوالي 50,000 لاجئ معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من محاولات مختلفة من جهات مختلفة بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمجتمع الدولي الأوسع، فقد أدى الوضع في نهاية المطاف إلى محاولة انقلاب فاشلة في 13 أيار عام 2015. وقد أدت محاولة الانقلاب الفاشلة إلى تفاقم الوضع حيث ارتفع مستوى الفوضى وحوادث الهجمات الانتقامية وبالتالي دفع البلاد أكثر إلى حافة الهاوية. وقد تضمنت التقارير عن العنف السياسي والترهيب والمضايقة والاعتقال والاحتجاز التعسفي إلى حوالي 20 حالة وفاة وأكثر من 200 إصابة مسجلة، بينما تم اعتقال حوالي 900 خلال المظاهرات المختلفة[12].

17. ومن ضمن حوادث العنف المختلفة ضد السكان المتضررين البالغ عددها 2108 ، استهدفت 17% منها عمال الإغاثة13. ولا تزال هناك عوائق لوصول المساعدات الإنسانية تتعلق بالتدخل النشط في تنفيذ الأنشطة الإنسانية. ويقدر عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة بحوالي نصف مليون نسمة، حيث تؤوي الكاميرون الغالبية العظمى منهم. وقد بلغ عدد النازحين أيضا أكثر من 400,000 حتى 1 مايو 2015.[14]

[11] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، 14 مايو 2015، معلومات مستكملة قطرية حول بوروندي.

[12] المرجع نفسه

[13] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، تقرير عن الحالة رقم 54

[14] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الإحاطة الإقليمية رقم 55، 18 أبريل – 1 مايو 2015، الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

ولا يزال النازحون يتعرضون لسوء الأحوال المعيشية في مواقع النزوح في حين أن هناك حالات مضايقات وتقييد الوصول إلى المساعدات الإنسانية لأولئك الموجودين خارج مخيمات اللاجئين.

18. لا يزال الوضع الأمني هشا في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب استمرار الهجمات العنيفة ضد المدنيين. ومما يعيق العمليات الإنسانية أيضا انعدام الأمن والهجمات ضد مرافق وعمال الإغاثة الإنسانية. ويتواصل نقص الغذاء وسوء التغذية خاصة لدى الأطفال نتيجة لانخفاض إنتاج المحاصيل والاحتياطيات الغذائية وتعطل الأنشطة الإنسانية. ويشكل غياب الأنشطة الخاصة بمكافحة وعلاج الملاريا إلى جانب تفشي الحصبة في بعض المناطق عبئا إضافيا على الموارد المنهكة بالفعل والمحدودة لنظام الرعاية الصحية.

19. إن مسألة الجنود الأطفال أزمة أخرى يتطلب الاهتمام الواجب. وعلى الرغم من أن المليشيات قد أفرجت مؤخرا عن أكثر من 300 من الجنود الأطفال وأغلبهم دون السن الـ12، فإن التقديرات تشير إلى أنه لا يزال هناك الآلاف من الأطفال الذين يتم استخدامهم كمقاتلين ورقيق جنس ولأغراض شنيعة أخرى[15]. وتعتبر الحماية المتواصلة والدعم النفسي وجمع شمل الأسرة وإعادة إدماجها في المجتمعات ضمن التحديات الرئيسية القائمة

20. لا تزال **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أيضا تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين بسبب الأوضاع غير المستقرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المناطق المتاخمة للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتبارا من مارس 2015، بلغ عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى حوالي 100,000[16] ويعيش أغلبهم في المناطق النائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تفتقر إلى الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من نقل اللاجئين إلى مواقع جديدة، فإن معظمهم يقيمون في مواقع متفرقة في المجتمعات المضيفة بالقرب من الحدود[17].

21. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها غارقة في دوامة النزاعات، ولا سيما في منطقة كيفو التي دمرها القتال بين مختلف الجماعات المسلحة، مما أدى ذلك إلى نزوح داخلي جماعي

---

[15] اليونيسيف، نشرة إخبارية صادرة في 14 مارس 2014، http://www.unicef.org/media/media_81890.html

[16] اليونيسيف، 20 مارس 2015، إحاطة حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، أزمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية
اليونيسيف، يناير-مارس 2015، تقرير عن الحالة الإنسانية، جمهورية الكونغو الديمقراطية

[17] المرجع نفسه

للسكان[18]. ولا يزال تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة المختلفة مصدرا للقلق. وقد أطلقت مختلف الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سراح ما مجموعه 924 طفلا خلال الفترة من يناير إلى مارس عام 2015، وأغلبيتهم من منطقة شمال كيفو[19]. ومن ناحية أخرى، فإن الاعتداء على العمال والمنظمات الإنسانية لا يزال يعرقل التدخلات الإنسانية.

حوض بحيرة تشاد

22. أدى امتداد آثار النزاع المسلح **في نيجيريا ضد بوكو حرام إلى منطقة حوض بحيرة تشاد وخاصة تشاد والكاميرون والنيجر** إلى ما يمكن اعتباره "أسوأ أزمة إنسانية تواجه أفريقيا حاليا"[20]. "أدى تصاعد انعدام الأمن والعنف في نيجيريا وخاصة في المناطق الشمالية الشرقية إلى النزوح الداخلي للآلاف ونقل أزمة اللاجئين إلى الدول المجاورة. ويُعتقد أن أكثر من 192,000 شخص قد لجأوا إلى الكاميرون وتشاد والنيجر[21]. دخلت هذه الدول أيضا في نزاع مسلح مع نفس المجموعة المتمردة، مما أثر بصورة متزامنة على سكانها ورفع عدد النازحين واللاجئين في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد. وقد تم فصل الكثير منهم عن أفراد أسرهم المباشرين بما في ذلك فصل الأبناء عن آبائهم. وفي مناطق يولا ومايدوجوري وجوس وكانو في نيجيريا، سجلت لجنة الصليب الأحمر النجيرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عددا من القصر غير المصحوبين[22]. وعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية المقدمة من الحكومات المحلية في الكاميرون وتشاد والنيجر والمنظمات الإنسانية الدولية في كثير من الأحيان قد لبت الاحتياجات الأساسية للاجئين[23]، يشهد عدد كبير من النازحين وعدد محدود من المنظمات الإنسانية على خطورة الوضع.

23. لا تزال **الكاميرون** تواجه صعوبات بسبب تدفق عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخليا نتيجة استمرار الأزمة في البلدين المجاورين لها وهما جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا.

---

[18] المرجع نفسه
[19] اليونيسيف، يناير-مارس 2015، تقرير عن الحالة الإنسانية، جمهورية الكونغو الديمقراطية
[20] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 13 مايو 2015، غرفة أخبار الفيديو
http://www.icrcvideonewsroom.org/content/open.asp?ID=um57445.1w10920255218130n.56&category=Africa
[21] خطة الاستجابة النيجيرية المشتركة بين الوكالات
[22] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 13 مايو 2015، غرفة أخبار الفيديو
http://www.icrcvideonewsroom.org/content/open.asp?ID=um57445.1w10920255218130n.56&category=Africa
[23] خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات في نيجيريا لعام 2015

شكل وجود عدد كبير من اللاجئين ضغطا على المجتمعات المضيفة وتهديدا للتعايش السلمي. ووفقا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، استقبلت الكاميرون 33,500 لاجئ من نيجيريا و216,000 لاجئي من جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نهاية أبريل 2015. علاوة على ذلك، هناك حوالي 106,000 نازح داخلي. ومما يعرقل تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين انعدام الأمن في مناطق أقصى شمال الحدود مع نيجيريا. وعلى الرغم من ذلك، حافظت حكومة الكاميرون على حيز إنساني في إطار حركة الإغاثة الإنسانية من خلال توفير مرافقين مسلحين للقوافل الإنسانية وتوفير الأمن في مخيمات اللاجئين والنازحين وتخصيص مواقع إضافية للاجئين لإعادة توطينهم في مناطق آمنة نسبيا بعيدا عن الحدود.

24. وفي **النيجر**، قدرت السلطات أنه يوجد حاليا في البلاد أكثر من 100,000 لاجئ من نيجيريا واللاجئين النيجريين العائدين وعددا كبيرا من الناس الذين لم يتم التحقق من جنسياتهم. ووفقا للسلطات، من المرجح أن يصل عدد السكان النازحين إلى 130,000 شخص بحلول نهاية عام 2015[24]. وعلى الرغم من استقبال اللاجئين النيجريين في النيجر، فإن إخلاء سكان جزيرة كارامجا على بحيرة تشاد عقب هجوم شنه مسلحون في بداية مايو قد أدى الإخلاء المفاجئ لكل من اللاجئين النيجريين والسكان المحليين النيجريين من المنطقة. جرت عملية الإخلاء إلى البر الرئيسي في النيجر في 100 قرية عبر 74 جزيرة في غضون 48 ساعة، مما أدى إلى إجلاء غير آمن وغير كريم للسكان المحليين واللاجئين[25]. ونتيجة لذلك، فإن عددا كبيرا من اللاجئين النيجيريين الذين فروا من وطنهم خوفا من هجمات بوكو حرام قد وجد نفسه في مستنقع حيث لا يزال يتعرض للإخلاء من الدول المجاورة مثل النيجر وتشاد. ووفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، انتقل حوالي 14,000 نيجيري إلى الحدود بين النيجر ونيجيريا منذ 6 مايو 2015[26]. وقد عاد حوالي 6000 نيجيري لاجئ في النيجر إلى ولاية بورنو، بينما ذهب نحو 2000 لاجئ نيجيري من بحيرة تشاد في النيجر إلى تشاد[27].

---

[24] المرجع نفسه

[25] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إحاطة مواضيعية، 11 مايو 2015، إخلاء بحيرة تشاد

[26] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إحاطة موجزة رقم 1، 8 مايو 2015، النيجيريين الفارين من النيجر

[27] المرجع نفسه

25. يعتقد أن **تشاد** أيضا تستضيف حوالي 450,000 لاجئ فروا من القتال في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي دارفور في السودان[28]. وحسب المصادر الرسمية، يبلغ الرقم الحالي للنزوح في تشاد 386780 لاجئ من دارفور 260570 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى 16800 لاجئي من نيجيريا. وزاد انعدام الأمن في نيجيريا من عبء إيواء اللاجئين إضافة إلى الفقر وانعدام الأمن في أوساط سكانها. وتواجه تشاد أيضا مشاكل مرتبطة بمواطنيها النازحين داخليا بسبب الصراعات الداخلية والعمليات العسكرية الأخيرة ضد المسلحين على الجانب التشادي من منطقة بحيرة تشاد.

إقليم الجنوب الأفريقي

26. دمرت الأمطار الغزيرة في ملاوي وموزمبيق عددا كبيرا من المناطق، مما أثر بشكل قاس على سبل عيش الأسر وإزهاق الأرواح. أثرت فيضانات هائلة في المناطق الجنوبية من ملاوي في الفترة بين يناير وفبراير 2015 على حوالي 250,000 شخص، مما اضطر حوالي 230,000 منهم للتخلي عن مساكنهم ومناطقهم[29]. وأُعلنت حالة الطوارئ في 13 يناير 2015 وأُطلقت خطة الاستجابة الأولية. ولا يزال هناك حوالي 145,000 نازح في حين أن غالبية النازحين قد عادوا إلى مناطقهم السكنية بحلول أبريل 2015. تم تسجيل 106 حالة وفاة و64,000 هكتار من الأراضي التي غمرتها الفيضانات ومن بينها حوالي 40,000 هكتار من الأراضي الزراعية[30]. في أبريل 2015، أدت الفيضانات والحركة الواسعة النطاق للسكان إلى تفشي وباء الكوليرا في بعض المناطق حيث سُجلت 423 حالة إصابة و6 وفيات[31].

27. وفي **موزمبيق**، أثرت الأمطار والفيضانات الغزيرة منذ بدء موسم الأمطار في أواخر عام 2014 وخاصة خلال الفترة من يناير إلى مارس 2015 على ما مجموعه نحو 370906 شخص وأسفرت عن 163 حالة وفاة ودمرت 35000 منزلا و103,807 هكتارا من الأراضي الزراعية[32]. وأدت كذلك الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تشريد عدد كبير من الأشخاص يبلغ مجموعه 68,000 شخص، الأمر الذي أدى إلى تفشي وباء الكوليرا في

---

[28]

[29] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يناير 2015، عمليات المفوضية السامية لشؤون اللائجين في ملاوي، بيان وثائق

[30] اليونيسيف، 14 أبريل 2015، تقرير عن الوضع الإنساني في ملاوي، رقم 18

[31] المرجع نفسه

[32] مكتب الأمم المتحدة للمنسق القائم، 24 أبيرل 2015، الفيضانات في موزمبيق، تقرير عن الحالة، رقم 06

بعض المناطق حيث سُجل أكثر من 8000 حالة إصابة و64 حالة وفاة[33]. ووفقا لتقييم البنك الدولي، تقدر الأضرار الناجمة عن الأمطار الغزيرة والفيضانات بنحو 400-500 دولار أمريكي. وتم الإبلاغ عن تقديم الدعم الإنساني بما في ذلك المساعدة الغذائية الطارئة للأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من الفيضانات.

28. وفي **جنوب أفريقيا**، بدأت الخلافات والهجمات القائمة على كره الأجانب على شكل منازعات عمالية بين الأجانب ومواطنين في جنوب أفريقيا في مواقع قليلة بالقرب من مقاطعة غوتينغ في جوهانسبيرج في يناير 2015 ثم توسعت تدريجيا لتشمل مقاطعة كوازولو ناتال وأجزاء أخرى من البلاد بحلول مارس 2015. وكثيرا ما تم ذكر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية والتي تتميز بارتفاع معدلات البطالة واتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين السكان وضعف نظم تقديم الخدمات باعتبارها العوامل الكامنة وراء موجة الهجمات ضد الأجانب والعمال المهاجرين وأنشطتهم التجارية. وقد أدى الهجوم إلى تشريد ما يقدر ب 5000 من الأجانب وقتل 6 أشخاص[34]. لجأ العديد منهم إلى الكنائس والمساجد والملاجئ المجتمعية. وفي أبريل 2015، بدأت الاحتجاجات ضد الهجمات والاشتباكات تتعالى. وقد دفع التصعيد الحكومة إلى احتواء العنف ودعم اللاجئين وطالبي اللجوء في جنوب أفريقيا. وتم إيواء الآلاف من اللاجئين/ العمال المهاجرين النازحين في الملاعب قبل عودتهم بصفة طوعية إلى البلدان المجاورة. و لاتزال جنوب أفريقيا تستضيف 65,000 لاجئ معترف بهم و295,000 طالب اللجوء[35] من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وإثيوبيا والصومال وزيمبابوي.

29. شهدت **زامبيا** وبعض الدول المجاورة لها فترات جفاف نتيجة انخفاض معدل هطول الأمطار عن المتوسط. وقد تسبب تأخر هطول الأمطار في أبريل في فشل المحاصيل، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الغذائية للأسر لفترة قصيرة. وإنتاج الذرة هو في أدنى مستوى منذ مدة خمس سنوات، مما أثار الخوف بشأن انعدام الأمن الغذائي إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية/المحاصيل وانخفاض الطلب على سوق العمل القائمة على الزراعة المحلية[36]. على

[33] المرجع نفسه
[34] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 14 أبريل 2015، قصص جديدة، الانشغال بشأن الهجمات القائمة على كره الأجانب في جنوب أفريقيا
[35] المرجع نفسه
[36] مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي، أبريل 2015، المسألة رقم 1

النمو الاقتصادي المستدام لمدة عقد من الزمن، لا تزال زامبيا تعاني من عدم المساواة في الدخل والفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتحديات ذات الصلة.

إقليم شرق أفريقيا

30. خلال النصف الأول من العام، ظلت الصراعات والظروف المناخية غير المواتية هي الدوافع الرئيسية لتدهور انعدام الأمن الغذائي والتشريد في المنطقة.

31. وقد أثرت البداية المتأخرة والضعيفة لموسم الأمطار من مارس إلى مايو على توافر المياه والموارد الرعوية وإنتاج المحاصيل. وقد أدى ذلك إلى فترة جدب رعوية أطول من المعتاد في بعض المناطق وانخفاض فرص العمل الزراعية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تتدهور مستويات سوء التغذية بعد شهر مايو وهي بالفعل قد جاوزت عتبات حرجة في أجزاء من **شمال كينيا وشرق وجنوب إثيوبيا، والمناطق الريفية في جيبوتي وجنوب وسط الصومال.**

32. ضربت عاصفتان استوائيتان وهما شيدزا و فوندي مدغشقر في 16 يناير 2015. وقد أعقب ذلك هطول أمطار غزيرة في الأسابيع التالية أدت إلى فيضان الأنهار وتدمير الأراضي الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن ما مجموعه 265129 شخصا قد تضرروا من ذلك من بينهم 62544 شخصا نزحوا مؤقتا و115 شخصا آخرين لقوا مصرعهم[37]. وعلاوة على ذلك، عانى ما يقدر بنحو 578000 شخص من انعدام الأمن الغذائي من بينهم 144000 كانو بحاجة إلى مساعدة عاجلة. وعلى الرغم من خطة الاستجابة الحكومية والدعم المقدم من الشركاء، قد لا تتم معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي تماما في ظل توقعات الحصاد المتدنية في مايو/يونيو[38].

33. في أبريل، هاجمت حركة الشباب جامعة غاريسا في كينيا لقي خلالها 147 طالبا مصرعهم وأصيب 79 آخرين بجروح. وكانت هذه هي الأحدث في سلسلة من الهجمات التي تشنها حركة الشباب على كينيا منذ عام 2011. وفي أعقاب هذه الهجمة الظالمة، أعلنت الحكومة عن إغلاق مخيم داداب للاجئين الذي يؤوي 550,000 لاجئ صومالي في غضون ثلاثة أشهر، مما دفع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. ويعرب المجتمع الإنساني الدولي عن تعاطفه

[37] النشرة الإنسانية لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، مايو 2015 – الجنوب الأفريقي، القضية رقم 18
[38] المرجع نفسه

ومواساته ويفهم دواعي القلق الناجمة عن هذا الوضع، ولكنه يحث أيضا الحكومة على النظر بشكل نقدي في آثار الإغلاق المفاجئ للمخيمات وإجبار اللاجئين على العودة إلى الصومال، مما قد يشكل خرقا للالتزامات الدولية للبلاد

34. وعقب ذلك، تم التوصل، عقب الزيارة التي قام بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى الصومال وكينيا، إلى تفاهم مشترك حول ثلاث قضايا – الحاجة إلى ضمان عودة اللاجئين الصوماليين من داداب بشكل طوعي وفي ظروف آمنة وكريمة ووفقا للاتفاق الثلاثي بين كينيا والصومال والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ والطابع الأساسي للتعاون من أجل تعزيز الأمن في داداب؛ وثالثا، ضرورة توفير مواقع إضافية للأشخاص العائدين إلى الصومال.

35. وفي **جنوب السودان**، لا يزال السكان المدنيون يتحملون وطأة الصراع الذي بدأ في عام 2013. إن الوضع المناخي الهش نتيجة الأمطار الموسمية الغزيرة شكل قيودا لوجستية أدت إلى عرقلة تسليم المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية إلى السكان المحتاجين. أدى تجدد واستمرار القتال في ولاية أعالي النيل وولاية الوحدة إلى خسائر في الأرواح، بما في ذلك لدى عمال الإغاثة الإنسانية. وفي الوقت الراهن، تم تشريد أكثر 1.5 مليون شخص، ويمكن أن تعّجل أعمال العنف المفتعلة وقوع المجاعة في البلاد[39].

36. وقد أثرت الأعمال العدائية المسلحة المكثفة في ولاية الوحدة منذ بداية مايو على مئات الآلاف من الأشخاص جنوب بنتيو. وفي ظل تصاعد الأعمال الحربية في هذه المناطق، فقد فرّ المدنيون في المدن الرئيسية إلى القرى النائية، بينما لجأ الآخرون إلى الأدغال. ألزم تصاعد العنف معظم الشركاء في المجال الإنساني على إجلاء موظفيهم من بلدات لير وكوش ونيات وغانيل وميينديت. وتوقفت الأنشطة الإنسانية في المنطقة. ونتيجة لذلك، يحتاج أكثر من 300,000 من المدنيين إلى الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدات الغذائية والخدمات الطبية، من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة.

37. هناك الآن ما مجموعه 1.5 مليون نازح في **جنوب السودان** و261,925 لاجئ من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

[39] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دراسة موجزة للعمليات القطرية، جنوب السودان

38. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق كبير في **جنوب السودان**. وقد سجلت المناطق المتضررة من النزاع عجزا كبيرا جدا من الحبوب. وهناك عدد كبير من السكان النازحين الذين يعتمدون أساسا على المساعدات الغذائية. أثر النزاع وانعدام الأمن على الهجرة وتسبب في تحركات غير عادية للماشية ، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن تفشي الأمراض. وإضافة إلى ذلك، أثر التناقص المستمر في تمويل المساعدات الإنسانية في جنوب السودان سلبا على شركاء العون الإنساني في جميع أنحاء البلاد، مما اضطر البعض إلى وقف العمليات التي تقدم حاليا خدمات أساسية لآلاف النازحين والأطفال المعرضين للخطر.

39. تفوقت إثيوبيا مؤخرا على كينيا لتصبح أكبر دولة أفريقية مستضيفة للاجئين بعد وصول مئات الآلاف من السودانيين الجنوبيين إلى إثيوبيا. وفي الوقت الراهن، بلغ عدد اللاجئين في إثيوبيا حوالي630,00 لاجئ. ويُعزى ارتفاع الرقم إلى الحرب الأهلية التي تدور رحاها في جنوب السودان. ويجدر بالذكر أن إثيوبيا لا تزال تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين من العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك الصومال والسودان وإريتريا ورواندا وبوروندي واليمن.

40. تواصل **أوغندا** استضافة اللاجئين من جنوب السودان وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشادة بجهود حكومة أوغندا في ضمان إدماج اللاجئين في البلاد. وتوفر الحكومة الأراضي لسبل العيش للاجئين وأقامت التكافل العملي بين مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف.

41. وبعد أسابيع من تجدد التوتر في **السودان** بين قبيلتي الرزيقات في الجنوب والمعاليا في شرق دارفور، اندلع القتال بين هاتين المجموعتين في 10 مايو بالقرب من أبو كارنكا. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دار فور (اليوناميد) تقارير عن سقوط ضحايا من المدنيين والمقاتلين بعد اليوم الأول من القتال. تواصل الاستجابة الإنسانية في شمال دارفور لاستجابة لحالة الطوارئ في بلدة مليط عقب الصراع بين قبيلتي البيرتي والزيادية في فبراير ومارس 2015. وتجدر الإشارة إلى أن السودان تستضيف نازحين من جنوب السودان لا يعتبرون لاجئين في السودان. ومن جهة أخرى، أبرمت السودان مؤخرا مذكرة تفاهم مع تشاد بشأن عودة لاجئي كل منهما إلى بلدهم.

إقليم غرب أفريقيا

42. خلال النصف الأول من العام، كان الوضع الخاص بالإيبولا وتفشي الحصبة والتهاب السحايا في النيجر فضلا عن الوضع الأمني في شمال نيجيريا يشكل تحديات للمنطقة. وكان الأمن الغذائي مصدر قلق آخر في المنطقة، لا سيما في البلدان الثلاثة المتضررة بالإيبولا.

الإيبولا

43. استمر انتشار وباء الإيبولا في عام 2015 وإن كان ذلك في ظل تناقص تدريجي في حالات الإصابة الجديدة في جميع الدول الثلاث المتضررة وهي **وغينيا وليبيريا وسيراليون**. ومنذ ظهور المرض في عام 2014، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 26724 من حالات الإصابة المؤكدة والمشتبه فيها بالإيبولا في هذه البلدان و11056 حالة وفاة.

44. أعلنت حكومة ليبيريا، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، نهاية الانتقال الفعلي لفيروس الإيبولا في ليبيريا في 9 مايو 2015. ويأتي ذلك بعد 42 يوما متتالية دون الإبلاغ عن حالة إصابة واحدة مؤكدة بمرض فيروس الإيبولا وخروج جميع المرضى من مراكز علاج المرض. وسيتم إشراك المجتمع المحلي على نحو مستدام من أجل ضمان المراقبة والقدرة على الاستجابة على المدى الطويل.

45. وتشير البيانات المؤقتة إلى أن هناك ما مجموعه 9 حالات إصابة مؤكدة حديثا بالإيبولا في غينيا وسيراليون خلال الأسبوع المنتهي في 10 مايو 2015: 7 في غينيا و2 في سيراليون. استمرت جهود الاستجابة في كل من سيراليون وغينيا من خلال الكشف عن حالة الإصابة والتعاون عبر الحدود وتعزيز الأمن والدعم، والاجتماعات التي شارك فيها المجتمع المحلي.

46. يؤكد بيان صحفي صادر عن صندوق النقد الدولي عقب زيارته الأخيرة لغينيا في الفترة 23 أبريل – 8 مايو أنه على الرغم من استقرار الاقتصاد الكلي السائد في غينيا، فإن نموها الاقتصادي قد تباطأ ليصل إلى 1.1 في المائة بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتفشي الإيبولا. وفي أبريل 2015، قدرت المجموعة الإنمائية للأمم منطقة غرب أفريقيا ككل قد

تخشر في المتوسط 3.5 مليارات دولار أمريكي على الأقل للفترة 2014–2017 نتيجة لتفشي الإيبولا.

القمة الإنسانية العالمية

47. تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كان قد أعلن خلال الدورة الـ68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 عن عقد أول قمة إنسانية عالمية في مايو 2016، في اسطنبول، تركيا. تبعا لذلك وإدراكا منه أن أفريقيا ستتصدر مناقشات القمة العالمية، رحب المجلس التنفيذي في مقرره EX.CL/DEC.817 (XXV) بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة حول القمة الإنسانية العالمية المقرر عقدها في اسطنبول، تركيا في مايو 2016 و"طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية لشؤون اللاجئين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين.... صياغة موقف أفريقي موحد سيتم تقديمه خلال القمة الإنسانية العالمية ... وتقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي خلال كل قمة من القمم العادية المؤدية إلى القمة الإنسانية العالمية.". يتم تنظيم القمة العالمية حول أربعة مجالات موضوعية هي: **الفعالية الإنسانية، التحول من خلال الابتكار، الحد من الضعف وإدارة المخاطر، وتلبية احتياجات الناس في حالات النزاعات.**

48. وفيما يلي ثلاث نتائج لهذه العملية السياسية المتوخاة: (أ) **الموقف الأفريقي الموحد** لإبراز المخاوف والمقترحات الأفريقية بشأن تغيير النظام الإنساني العالمي على أساس برنامج إنساني ذي الصلة وملائم للمستقبل (ب) **إعلان** يعيد تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي بمعالجة قضايا النزوح القسري وإعادة تأكيد المثل الأفريقية المتعلقة بالوحدة الأفريقية الشاملة والأهداف وتسليط الضوء على مراحل وضع برنامج إنساني للمستقبل، (د) ومجموعة توصيات بمثابة دعوة إلى العمل على تحديد أهداف محددة لمعالجة قضايا التهجير القسري بشكل شامل في القارة. وسيسعى الموقف الموحد أيضا إلى ضمان التزام أفريقيا لما يلي:

- المسؤولية الأساسية للدولة لحماية ومساعدة السكان المتضررين
- ضمان إنشاء الحيز الإنساني اللازم والوصول إليه من قبل الدولة،
- الالتزام باستخدام الأصول العسكرية في مساعدة المتضررين من النزاعات
- التمسك بالمبادئ الإنسانية والمعايير الدولية في تشكيل العمل الإنساني في أفريقيا.

الخلاصة:

49. شهدت القارة خلال الأشهر الستة الماضية تراجع مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. ويمثل ذلك إشارة جيدة على أنه بحلول نهاية العام سيصبح الإيبولا في طي الماضي. ومن الواضح أيضا أنه، في ظل المكاسب العسكرية المحققة بفضل الجهود المشتركة لقوات نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، قد تتراجع ظاهرة بوكو حرام أيضا. ونتيجة لذلك، يُتوقع تحقيق بعض التحسن في الوضع الإنساني المتردي في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى الرغم من استمرار الأنشطة السلبية لتنظيم الشباب في كينيا والصومال، فإن جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمكافحة الوضع في الصومال قد تؤدي، في نهاية المطاف، إلى نتائج إيجابية في كينيا.

50. وستتواصل المشاورات مع باقي الأقاليم في القارة فيما يتعلق بتحديد موقف أفريقي موحد في القمة الإنسانية العالمية خلال الأشهر الستة التالية. وتحث المفوضية جميع الأقاليم على المشاركة بفعالية في صياغة الموقف الموحد.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the PRC sub-committee on refugees, returnees and internally displaced persons

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4716

Downloaded from African Union Common Repository